البناء على الشاهد المصنوع في النحو العربي- بحث في منهج روايته

عبدالكريم مجاهد مرداوي

قسم اللغة العربية، كلية الآداب، الجامعة الهاشمية، الأردن

ملخـــص

يعالج هذا البحث إشكالية منهجية وقع فيها النحاة ونبه عليها بعضهم، بما اصطلحوا على تسميته بالشواهد المصنوعة، وما بُني عليها من أحكام نحوية. قمت باستقراء هذه الشواهد، التي أُعْمِلَت فيها الصنعة، من خزانة الأدب للبغدادي، ووجدت أن هناك تنوعاً في التغيير الذي حصل لروايات هذه الشواهد، بلغ اثني عشر نمطاً مصنوعاً؛ أعطت شرعية لغوية لأحكام نحوية قد تكون شاذة أو لا تصوّر الواقع اللغوي؛ فأردت التنبيه عليها لأنها تُفْضي ، بالضرورة، إلى تزييف الواقع اللغوي وزيادة الخلافات النحوية؛ مما يعود على النحو بالتضخم والتعقيد. وكان على النحاة ألاّ يسكتوا على مثل هذه الروايات المصنوعة؛ ومن باب أَوْلى ألاّ يصنعوها.

Abstract

This study is an attempt to investigate a methodological problem that some grammarians referred to and termed as fabricated evidences (الشواهد المصنوعة) . It also studies the grammatical rules that have been based upon it.

The researches scrutinized these fabricated evidences in" khazanat Al-Adab" written by Al-Baghdadi. He found out that there have been a variety of changes in the narration of these evidences. Twelve fabricated forms have been spotted. In fact, these evidences gure validity to some exceptional grammatical rules which do not represent the linguistic reality. The researcher wents to make grammarians aware of them because they necessarily falsify the linguistic reality on the one hand, and increase the grammatical dispute which lead to grammatical complexity and redundancy on the other hand.

Grammarians should not have given deaf ears for such fabricated narrations. on the contrary, they should have given them their utmost care and attention.

لقد مارس اللغويون، وبخاصة النحاة منهم، سلطة تكاد تكون مطلقة على الشعر والشعراء، فما عـــابوه ظل معيباً، وما استحسنوه ظل حسناً إلى يومنا هذا، فهم في ميدان الشعر كالصيارفة في سوق النقد. ولكنـــهم تجاوزوا مهمة الحماية والحراسة، فأخذوا دوراً أكبر في الرواية الشعرية؛ لاعتمادهم الواسع على الشعر في عملية التقعيد النحوي، وتدخلوا في رواية الشواهد الشعرية؛ حتـــى يمكنني القول، وأنا مطمئن، إنه قد أصبح لكثـــير من الشواهد، عدا روايتها الأصلية، روايات نحوية خاصة بالنحاة ومِنْ صُنْعهم ومن صُنْع غيرهم، وتوارثوهـــا واتخذوها حجة عند استنباط القواعد النحوية أو الصرفية. وبناء عليه كَثُر ما يسمى بالشـــواهد المصنوعـــة في كتب النحو. وإنني هنا أستعمل اصطلاحهم وتعبيرهم، فقد ورد في كتاب سيبويه ما نصه [1]: وقـــد جـــاء في الشعر، وزعموا أنه مصنوع" :

هم القائلونَ الخيرَ والآمِرونَه إذا ما خَشُوا من مُحْدَثِ الأمرِ مُعْظَما

وفي اللسان [2] صَنَعِ الشيء فهو مصنوع، عَمِلَه، وفي المعجم الوسيط[3] المصنـــوع خـــلاف المطبـــوع، والمصنوع من الشعر المفتعل. ويمكننا أن نفهم اصطلاح المصنوع إذا عرفنا أن المطبوع مأخوذ من الطبع الـــذي هو ابتداء صنعة الشيء[2]، فكأن المصنوع من الشعر هو الذي أعيدت صياغته وأحدث فيه تغيـــير فأصبـــح مخالفاً لصياغته الأولى التي صدرت عن صاحبه أو قائله، وهناك نوع من المصنوع نُظِم ليوافق قاعدة أو لتُقـــام عليه قاعدة وهو الذي يطلق عليه أحياناً الموضوع.

وإذا كان هذا هو المعنى اللغوي لاصطلاح المصنوع، فإنه على التحقيق وفي أرض الواقع استخدم النحـــاة أشكالاً متعددة من الشواهد المصنوعة لإقامة حججهم. وقد تتبعت الشواهد النحوية الـــتي اعتـــنى بشـــرحها وتحليلها ودراستها البغدادي في خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، وعددها (٩٥٧) (ســـبعة وخمســـون وتسعمائة شاهد). وهي في رأيي، كافية لإقامة بحث أو دراسة عليها ولم أستغنِ، طبعاً، عن المراجع النحويـــة الأخرى ككتاب سيبويه ومقتضب المبرد، ومغني ابن هشام وشرح الأشموني على الألفية وغيرها؛ بحثـــاً عـــن روايات الشواهد، وأصولها وما آلت إليه، ولتصنيف أشكال التغيير التي افتعلت فيها؛ لتطويعها أو تكييفها مـــع الصناعة النحوية.

ويأتي الوضع في مقدمة الروايات الشعرية المصنوعة، خاصة إذا اعتُمِد حجة مـــع معرفـــة النحـــاة أنـــه موضوع، ونصّهم على ذلك كالذي جاء في الكتاب ونُصَّ عليه بأنه كذلك كقول سيبويه: [4] " وقال الآخـــر، ويقال وضعه النحويون ..." :

إذا ما الخُبْزُ تأدِمُه بِلَحْمٍ فذاك، أمانةَ اللهِ، الثريدُ

وهكذا ينص الكتاب على أن الشاهد موضوع بكلّيته، ومن وضع النحاة أيضاً، وكأن النحاة يفـــترضون القاعدة فلا يجدون لها شاهداً، فيصنعون شاهداً. وفي هذا المقام لا عذر لهم في اصطناع مثل الشاهد السابق لأن

لديهم شواهد مطبوعة على رفع ما بعد إذا الشرطية، وليسوا مضطرين للوضع، فلديهم، كما جاء في الكتاب، شاهد جيد لكعب بن زهير[٥] وهو :

وإذا ما تشاءُ تَبْعَثُ منها مغربَ الشمسِ ناشطاً مذعورا

ومما نجعله في منزلة الموضوع ما نَصَّ عليه النحاة أنه مصنوع؛ بمعنى أنه ليس مطبوعاً بل يغلب عليه التكلّف، افتعله شاعر تأييداً لقاعدة نحوية كالذي يُرْوى عن أبان اللاحقي من أنه سأله سيبويه عن شاهد في تعدّيُ فَعِلٌ. فعمل له البيت التالي ونسبه إلى العرب:

حَذِرٌ أموراً لا تُخَافُ وآمِنٌ ما ليس مُنْجِيهِ من الأقدارِ [٦]

ويستشهد النحاة [٧] بالرجز الآتي :

قد جَعَلَ النُّعاسَ يَسْرَنْدِيني أَدْفَعُه عنّي وَيَغْرَنْدِيني

على تعدي اسرندى واغرندى وقال ابن عصفور في الممتع [٨]: " وزعم سيبويه أنه لا يتعدى (يقصد على وزن افعنلى)، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، إذ لم يسمع متعدياً إلاّ في هذا الرجز، وغالب الظن أنه مصنوع، وقال أبو بكر الزبيدي، أحسب البيتين مصنوعين"، ويذكر الشيخ يس العليمي (٩) في حاشيته على شرح التصريح ما ينقله الدنوشري عن الزبيدي من قوله: "أحسب هذا الشعر مصنوعاً".

ومما رُمِيَ من الشواهد بأنه مصنوع ما نُسِبَ إلى الزبّاء من قولها في ثقل مشي الجمال:

ما للجمالِ مَشْيُها وئيدا أجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حديدا

ويعلق عليه البغدادي [١٠]: " وقيل إنه مصنوع منسوب إليها " ويبدو أن صاحب الخزانة قد نقل ما كره عن الأغاني [١١] فالعبارة نفسها موجودة فيه؛ وذلك لأن البيت يُرْوَى برفع مشيها ونصبها وجرها، ورواية الرفع يستشهد بها الكوفيون على أن مشيها فاعل مقدم، وهو ما رفضه البصريون، لأنهم لا يجيزون تقدم الفاعل على عامله فرُمِي البيت بأنه مصنوع كما نقلنا وبالضرورة والشذوذ الذي لا يقاس عليه أحياناً أخرى [١٢].

ويستشهد سيبويه وغيره من النحاة برجز على إبدال الياء من العين للضرورة وهو:

وَمَنْهَلٍ ليس له حَوازِقُ ولضفادي جَمِّهِ نقانِقُ[١٣]

ولكن الأعلم الشنتمري يقول : " هو مصنوع، يقال صنعه خلف الأحمر"[١٤]

وأما قول المجهول الذي يستشهد به على أن سروالة مفرد سراويل، وأن سراويل ليست مفرداً أعجمياً ممنوعاً من الصرف كما ذهب سيبويه وهو :

عليه من اللؤْمِ سِرْوالةٌ فليس يَرِقُّ لِمُسْتَعطِفِ [١٥]

فقد قال عنه البغدادي [١٦]: " أقول : هذا البيت قيل مصنوع " وذكر الأزهري أن البيت مصنوع فلا حجة فيه "[١٧]، وهي عبارة الأشموني أيضاً في شرحه على الألفية. والعيني يرى أنه مصنوع كذلك [١٨]. وابن الناظم يقول : " وقيل هو مصنوع على العرب، لا حُجَّةَ فيه "[١٩].

ومما ينسب لطرفة وليس في ديوانه ونبهت بعض المصادر إلى أنه مصنوع، البيت التالي الذي يُرْوَى شاهداً على حذف النون الخفيفة من (اضرب):

اضْرِبَ عنك الهمومَ طارِقَها ضَرْبَكَ بالسيفِ قَوْنَسَ الفَرَسِ

فقد ذكر أبو زيد الأنصاري في نوادره [٢٠] : قال أبو حاتم " أنشدني الأخفش بيتاً مصنوعاً لطرفة " ثم يذكر البيت السابق. وأما ابن جني [٢١] فقبل أن يستشهد به يذكر " ويقال: إنه مصنوع ". ويذكر العيني [٢٢] أثناء شرحه لهذا الشاهد " قاله طرفة بن العبد وقال ابن بري مصنوع عليه ". ومع ذلك وجدنا الكثير من النحاة يتخذونه شاهداً على حذف النون الخفيفة.

وقد كثرت في خزانة الأدب عبارات تنسب إلى النحاة صنع أبيات؛ فعندما ذكر البغدادي الشاهد التالي على حذف نون الوقاية وهو :

أيها السائل عَنْهُم وعَنِي لستُ من قيسَ ولا قيسُ مِني

علق قائلاً [٢٣]: " وفي النفس من هذا البيت شيء؛ لأننا لم نعرف له قائلاً ولا نظيراً لاجتماع الحذف في الحرفين، ولذلك نسبه ابن الناظم إلى بعض النحويين ولم ينسبه إلى العرب... وقيس في الموضعين غير منصوف للعلمية والتأنيث المعنوي ".

وأما ابن الناظم فقد وجدت في شرحه على الألفية تعليقاً على الشاهد [٢٤] : " فأما من وعن فلا بد معهما من النون نحو : منّي وعنّي إلا فيما ندر من إنشاء بعض النحويين:

أيها السائل عَنْهُم وعَنِي لستُ من قيسَ ولا قيسُ مِني

ومن هذه العبارات التي ذكرها البغدادي [٢٥] : " والمشهور في رواية النحويين هموز الناب بالجر على المجاورة " بدلاً من حديد الناب في شاهد الحطيئة :

فإياكم وحيّةَ بطنِ وادٍ حديدِ النابِ ليس لكم بِسَيِّ

كذلك نجد البغدادي بعد أن ذكر الشاهد الآتي :

فلو كنت ضبِّياً عرفتَ قرابتي ولكن زَنْجِيٌّ عظيمُ المَشَافِرِ

يقول " " واعلم أن قافية البيت اشتهرت كذا عند النحويين وصوابه " : [٢٦]

ولكن زَنْجِياً غلاظاً مشافِرُه.

وهذه الرواية أي رواية النصب جاءت في المحتسب وأسرار البلاغة واللسان والهمع.

وفي المقتضب يفتح المبرد باباً [٢٧] بعنوان : هذا باب ألفه النحويون فأدخلوا الذي فيه صلة الذي وأكثروا في ذلك "، وأما ابن السراج فيقول في كتاب الأصول [٢٨] " إن العرب لا تجمع بين الذي والذي ولا ما كان في معنى ذلك، شيء قاسه النحويون ليتدرب به المتعلمون، وكذا يقول البغداديون الذين على مذهب الكوفيين، يقولون إنه ليس من كلام العرب، ويذكرون أنه إن اختلف جاز وينشدون :

من النَّفَرِ اللاّتي الذين إذا هم يهابُ اللئامُ حَلْقَةَ البابِ قَعْقَعُوا

ويعترف بعد ذلك بأن " هذا البيت قد رواه الرواة فلم يجمعوا بين اللائي والذين ". وأما البغدادي فيعلق على الشاهد بقوله [٢٩] " و لم أرَ من رواهُ من النفر اللائي الذين إلا النحويين" ويذكر بعد ذلك أن هذا البيت قد وقع في شعرين: أحدهما لأبي الرُّبَيْس الثَّعْلَبي وفيه:

من النفرِ البيضِ الذين إذا انتَمَوْا وهاب اللئامُ حَلْقَةَ البابِ قعقعوا

والآخر لأحد الأعراب يمدح به أُسَيْلِم بن الأحنف الأسدي، ويذكر البغدادي أنه قد رواه جماعة ومنهم الجاحظ [٣٠]. كذلك يرويه المبرد في الكامل [٣١]:

من النفرِ البيضِ الذين إذا اعْتَزَوْا وهاب اللئامُ حَلْقَةَ البابِ قعقعوا

وهكذا انفرد النحاة برواية لم يجيزوها هم ، ومن أجازها أخذ يبحث لها عن مخرج، وهي رواية مصنوعة للبيت ، وفيه من الركاكة والتكلف ما حمل فئة منهم أن يقول : إنه ليس من كلام العرب.

ومن الشواهد التي اختص النحاة بروايته مختلفاً عن المصادر الأدبية، البيت الآتي الذي يُرْوَى شاهداً على حذف نون التوكيد وبقيت الفتحة قبلها :

خلافاً لِقَولي من فِيالَةِ رأيِهِ كما قيلَ قَبْلَ اليومِ خالِفَ تُذْكَرا [٣٢]

والمقصود : خالفَنْ ، وهذه رواية كتب النحو في حين يرويه الجاحظ [٣٣]

خلافاً لِقَولي من فِيالَةِ رأيِهِ كما قيلَ قَبْلَ اليومِ : خالِفَ فَتُذْكَرا

بسكون الفاء من خالف وبعدها فتذكرا أي بالفاء؛ وحينها لا يكون فيه شاهد.

كذلك من الشواهد التي رواها النحاة لإقامة حكم نحوي، وبعبارة أدق منها، إن النحاة أقاموا حكماً نحوياً على ما رووه أو رُوِي لهم، كرواية الشاهدين اللذين استند إليهما سيبويه [٣٤] لإثبات أن " إذما" حرف شرط جازم أحدهما للشاعر عبد الله بن همام السلولي وهو :

إذما تَرَيْني اليوم مُزْجَى مَطِيَّتي أُصَعِّدُ سيراً في البلادِ وأفْرَعُ

فإني من قومٍ سواكُم وإنما رجالي فَهُمٌ بالحجازِ وأشْجَعُ

ورواية ديوانه الصحيحة [٣٥]: فإمّا تريني اليوم ..... أي إن الجزم بإمّا وهي إنْ ما وليس بإذما، وثانيهما لعباس بن مرداس السلمي :

إذما أتيتَ على الرسول فَقُلْ له حقاً عليك إذا اطمأنَّ المجْلِسُ

ورواية الديوان [٣٦] الصحيحة :

إمّا أَتَيْتَ على النبيِّ فَقُلْ له حقاً عليك إذا اطمأنَّ المجْلِسُ

فيكون الجزم بإمّا أي إن ما وليس بإذما.

ويستشهد بعض النحاة بشاهد ثالث مجهول القائل وهو :

وإنَّكَ إذما تأتِ مَنْ أنت آمِرٌ به تُلْفِ من إياهُ تأْمُرُ آتِيا

والصنعة ظاهرة فيه لركاكة تركيبه، ثم روايته المختلفة من نحوي إلى آخر [٣٧]. وهكذا تكون القاعدة قد أقيمت على شواهد أُعْمِلَتْ فيها الصنعة.

ومما هو في مظنة صنع النحاة أن نجد تنبيهاً صريحاً على شاهد أو أكثر أن النحاة قد غيّروه، أي يقوم النحاة بتغيير الرواية لتتفق مع الحكم النحوي كما حصل في بيت الأعشى :

في فتية كسيوف الهند قد علموا أنْ ليس يَدْفَعُ عن ذي الحِيلةِ الحِيَلُ

وهو شاهد على تخفيف أن المفتوحة واسمها ضمير الشأن أي أنه ليس، وهذه هي رواية الديوان [٣٨] ولكن النحاة [٣٩] غيَّروها فأثبتوا في كتبهم :

في فتية كسيوف الهند قد علموا أنْ هالِكٌ كُلُّ من يَحْفَى ويَنْتَعِلُ

ويذكر صاحب الخزانة نقلاً عن ابن المستوفي [٤٠] : " لا شك أن النحويين غيّروه ليقع الاسم بعد أن المخففة مرفوعاً وحكمه بعد أن المثقلة " منصوباً "، فلما تغير اللفظ تغيّر الحكم" وهذا يثبت أن النحاة قد استشهدوا بغير الرواية الأصلية المثبتة في الديوان؛ مع أنها تصلح شاهداً للحكم النحوي المراد، ولكنها أعملوا صنعتهم فخرجوا برواية أشد ظهوراً وهي رواية "أن هالك" لوضوح الرفع فيها وقد نبه كثير منهم إلى أنها مغيَّرة ومصنوعة مخالفة لرواية الديوان وأن هالكاً ليست اسم أن المخففة.

وقد يقوم النحاة باستبدال الرواية لنقلها إلى حكم آخر، وليس كما حصل في الشاهد السابق، فقد تم التغيير لصالح الحكم نفسه، وخير ما يمثل هذا التوجه :

إنْ يقتلوك فإنَّ قتلَك لم يَكُنْ عاراً عليك ورُبَّ قتلٍ عارُ [٤١]

استدل به الأخفش والكوفيون على اسمية رب فجعلوها مبتدأ خبره عار، وقد نقل صاحب الخزانة عن ابن السيد (فيما كتبه على كامل المبرد) : قال أبو العباس المبرد، هكذا أنشده النحويون على إضمار هو عار، وأنشد فيه المازني: وبعض قتل عار وهو الوجه " [٤٢] والشاهد لم يذكر في الكامل، ولكن ما جاء في

المقتضب [٤٣] يؤيد ما ذكره ابن السيد إذ يقول المبرد فيه : " فهذا إنشاء بعضهم، وأكثرهم ينشده: وبعض قتل عار" وهي الرواية التي جاءت في المصادر الأدبية، كالبيان [٤٤]، والشعر والشعراء [٤٥] والأغاني [٤٦]؛ ومما يدعو إلى الشك في الرواية النحوية أن الكوفيين لم يستشهدوا بهذا البيت على اسمية رب، أو بالأحرى لم يذكره صاحب الإنصاف في المسألة الخلافية المئة والحادية والعشرين بين البصريين والكوفيين، واكتفى الكوفيون بإيراد الأدلة العقلية على اسمية رب و لم يذكروا أدلة نقلية كعادتهم في احتجاجهم.

وقد يكون من هذا القبيل الروايات النحوية التي تقوم على تبديل لفظ بلفظ آخر هروباً من حكم نحوي شاذ، فكان النحاة يقومون بتصحيح الرواية الأصلية لينقاد الشاهد لقواعدهم كالذي أحدثه المبرد من تغيير في بيت العباس بن مرداس [٤٧] :

وما كان حِصْنٌ ولا حابس يفوقانَ مِرْداسَ في مَجْمَعِ

إذ يستشهد به الكوفيون على ترك صرف مرداس وهو منصرف، للعَلَمِيَة فقط أو للضرورة، ولكن المبرد أراد أن يغلِّب القياس فأحدث في البيت تغييراً بحيث تخلو الرواية من "مرداس" والرواية عنده : يفوقان شيخي في مجمع. ويتصدى لهذه الرواية ابن مالك ويقول [٤٨] "وللمبرد إقدام في رد ما لم يُرْوَ، كقوله (ويذكر رواية المبرد – يفوقان ...).

مع أن البيت بذكر مرداس ثابت بنقل العدل في صحيح البخاري وغيره، وذكر شيخي لا يعرف له سند صحيح، ولا سند يُدْنيه من التسوية، فكيف من الترجيح".

ومثله في رد الرواية الصحيحة إلى رواية أخرى تسقط الاحتجاج بالشاهد، ما رواه البصريون في البيت التالي الذي استشهد به الكوفيون [٤٩] على صحة ترك صرف الاسم المصروف:

وقائلةٍ ما بَالُ دَوْسَرَ بعدَنا صحا قلبُه عن آلِ ليلى وعَنْ هِنْدِ

فـ " دوسر " ممنوع من الصرف للعَلَمِية فقط أو للضرورة، ولكن البصريين يروونه ويستجيد ابن عصفور روايتهم " ما للقُرَيْعِيِّ بعدنا " [٥٠] ورواية الشاهد الصحيحة تؤيد استشهاد الكوفيين، فقد جاءت في الأصمعيات [٥١]، كما استشهدوا بها، مما يعطي انطباعاً بأن النحاة أنفسهم قد يقومون برد رواية وصنع أخرى مخالفة تسقط الاحتجاج به.

ومن أبرز المواضع التي يحدث فيها التغيير الرواية حسب المذهب النحوي، وبخاصة إذا كان هناك توجيه يجيز الرواية نحوياً ولا يقيمون اعتباراً للرواية الأصلية للبيت، وقد وقع الخلاف بين فئتين من نحاة البصرة حول البيت الآتي للأحوص :

سلامُ اللهِ يا مَطَرٌ عليها وليس عليكَ يا مَطَرُ السلامُ [٥٢]

فقد رويت " مطر " الأولى بالضم والنصب مع تنوينها، فقد ذكر الزجاجي [٥٣]، "فالخليل وسيبويه والمازني اختاروا أن ينوّنوه مرفوعاً ويقولون : لما اضطررنا إلى تنوينه نوّناه على لفظه، هذا كان مذهب الفراء (وهو من الكوفيين طبعاً)، وأما أبو عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب وعيسى بن عمر، وأبو عمر الجَرْمي، فينشدونه " سلام الله يا مطراً عليها بالنصب والتنوين ويقولون رده التنوين إلى أصله وأصله النصب ... ." ويذكر البغدادي [٥٤] الرأي نفسه بقوله " فالخليل وأصحابه يروونه يا مطرٌ بالرفع والتنوين، وأبو عمرو وأصحابه يروونه يا مطراً بالنصب " وهي أيضاً رواية ثعلب في مجالسه وهو يخالف الفراء الذي أيد تنوين الضم، وهكذا يكون قد انقسم النحاة البصريون فيما بينهم وتبعه انقسام للكوفيين أيضاً فيما بينهم.

ولكن يبدو أن الرواية الأصلية هي رواية تنوين الضم فقد ذكر القصيدة الزجاجي في أماليه بهذه الرواية؛ وهي الرواية التي ذكرها البغدادي في الخزانة؛ وهي رواية الديوان [٥٥] كذلك ، إضافة إلى أنها الرواية الأولى في المصادر النحوية [٥٦] بدءاً بكتاب سيبويه وانتهاء بهمع السيوطي؛ أي اتفق النحاة المتقدمون والمتأخرون عليها. ومما يجدر ذكره أنها جاءت في الإنصاف [٥٧] بالنصب في المسألة الخلافية الثانية والأربعين للاستشهاد بها من البصريين على رد المبني إلى الأصل في الضرورة، مع أن النحاة يأتون بهذا البيت شاهداً على تنوين مطر بالضم للضرورة.

ولا اعتراض لي على صحة التأويل والتقدير ودقة النظر النحوي، ولكنني آخذ عليهم، إن جاز لي ذلك، تجويز رواية لم يقل بها صاحب الشعر، وبعد ذلك تبدأ المماحكات والخلافات بين النحاة على تأويلها وتخريجها، فكأنهم كانوا يُجْرُون التغيير في الشاهد ثم ينشأ الخلاف فيما بينهم على إجازته ومن ثم بعد إجازته إلى تخريجه وتأويله، فما الداعي إلى ذلك ما دام بين أيديهم شاهد يمكنهم أن يحتجوا به دون تغيير في شاهد آخر؟! ففي مثل هذه الحالة ينقل صاحب الخزانة [٥٨] عن سيبويه قوله " وكل العرب ينشدون :

يا عَدِيًّا لقلبِكَ المهتاجِ

بالنصب " ومثله قول المهلهل : [٥٩]

ضَرَبَتْ صدرَها إليّ وقالت يا عدياً لقد وَقَتْكَ الأواقي

وأكثر ما يحدث هذا النوع من التغيير في الأبيات المجهولة القائل؛ فيرى بعض النحاة فرصة سانحة لتأييد مذهبهم، اعتماداً على جواز تعدد الروايات، ومن أمثلة ذلك البيت الذي يروى شاهداً على إضافة حيثُ إلى المفرد وهو :

أما ترى حيثُ سهيلٍ طالعاً نجماً يضيءُ كالشِّهابِ لامعا[٦٠]

ويذكر البغدادي [٦١] نقلاً عن أبي علي الفارسي " هذا البيت أنشده الكسائي وجعل حيث اسماً ولم يعربه ..... وقال أبو حيان في الارتشاف : أجاز الكسائي الإضافة إلى المفرد قياساً على ما سمع من إضافتها

إلى المفرد " ويبدو أن الكسائي، والله أعلم، قد قاس هذا البيت على شاهد آخر فغيّر فيه ما دام الأمر جائزاً ويوفر لرأيه شاهداً، والشاهد المقيس عليه هو :

ونطعنُهم حيث الكُلى بعد ضَرْبِهم ببيض المَواضي حيثُ لَيُّ العمائمِ

وهذا البيت من الشواهد المختلف في روايتها، ولا يعرف له قائل على وجه الدقة، وكان يمكنه أن يكتفي بالاحتجاج به.

ومن الشواهد التي أعملت فيها صنعة التغيير خدمة لمذهب نحوي، ما استشهد به الكوفيون من أبيات أوردها الأنباري [٦٢] في المسألة الخلافية : " هل يجوز مجيء كما بمعنى كيما وينصب بعدها المضارع " وهو ما ذهب إليه الكوفيون ومنعه البصريون " واحتج الكوفيون بالشواهد الآتية على صحة رأيهم :

جاءَتْ كَبيرٌ كما أُخَفِّرَها والقومُ صِيدٌ كأنهم رَمِدُوا

بنصب أخفرها بـ " كما " لأنها بمعنى كيما في نظرهم. وكان رد البصريين أنه لا حجة للكوفيين فيه أنه روى أخفرها بالرفع لأن المعنى جاءت كما أجيئها، وكذلك رواه الفراء، واختار الرفع في هذا البيت وهو الرواية غير الصحيحة [٦٣] أيضاً. والحقيقة أن رواية البيت، وهو لصخر الغي، في ديوان الهذليين [٦٤]:

جاءَتْ كَبيرٌ كيما أُخَفِّرَها والقومُ صِيدٌ كأنما رَمِدُوا

أي أن الرواية بـ " كيما " وليس بـ " كما " وعليه يكون الكوفيون قد أعملوا التغيير في البيت وأتوا بكيما بدلاً من كما، والبصريون كذلك لم يوثّقوا الرواية؛ لأنها بنصب أخفرها. وأما البيت الثاني فهو :

وطرفَك إمّا جئتَنا فاصرفنْه كما يحسبوا أن الهوى حيثُ تنظر [٦٥]

والبيت لعمر بن أبي ربيعة [٦٦] وروايته مختلفة والرواية فيه " بِكَيْ " :

إذا جئتَ فامنَحْ طرفَ عينيك غيرَنا لكي يحسِبوا أن الهوى حيث ينظر

وإما لجميل بثينة والرواية فيه كما وردت في شواهد المغني للسيوطي [٦٧] كالتالي :

وطرفَك إمّا جئتَنا فاحفظَنْه فزيغُ الهوى بادٍ لمن يتبصَّر

ولا شاهد فيه طبعاً؛ لأن " كما " غير موجودة في رواية البيت الصحيحة.

ولا يبقى لنا من قول سوى أن الرواية ملفّقة من بيتين بزيادة "كما" فيها ليظهر لنا الشاهد وكأنه بيت جديد يمكن الاحتجاج به، وهكذا كان.

ويروي الكوفيون شاهداً ثالثاً على النصب بـ " كما " التي في رأيهم بمعنى كيما، وهو :

لا تظلموا الناسَ كما لا تُظْلَموا [٦٨]

وهو رجز لرؤبة وروايته في الكتاب [٦٩] : **لا تَشْتُمِ الناسَ كما لا تُشْتَمُ.**

وهو ما احتج به البصريون وقالوا إن الرواية بالتوحيد : **لا تظلمِ الناسَ كما لا تُظْلَمُ.**

وهذا يوضح أن رواية الكوفيين قد دخلتها الصنعة وحرفتها لتوافق مذهبهم.

ومما هو من الصنعة بمكان لا جدال فيه أن يجري وضع شاهد وينسب إلى مجهول، لقاعدة ثبتت بتحريف شاهد آخر كالشاهد الذي يرويه النحاة لعباس بن مرداس السلمي وهو:

أبا خراشةَ أمَّا أنت ذا نَفَرٍ فإنّ قومي لم تأكلْهم الضَّبُعُ

فإن جميع كتب النحو ترويه شاهداً على حذف كان وعوِّض عنها بما، وذا خبرها. ويروى في غير كتب النحو [٧٠] كالعين [٧١]، والاشتقاق [٧٢]، وجمهرة اللغة [٧٣]، ولسان العرب [٧٤]، والشعر والشعراء لابن قتيبة[٧٥]:

أبا خراشةَ أمَّا كنت ذا نَفَرٍ فإنّ قومي لم تأكلْهم الضَّبُعُ

أي أمّا كانت بدلاً من : أمّا أنت، وهي الرواية الصحيحة؛ لأنها لا تحتاج إلى التمحل الذي تقتضيه الرواية النحوية " أما أنت " لإيجاد مخرج مقبول لنصب " ذا "؛ وانظر معي تحليل ابن هشام لتفسير حذف كان، على سبيل المثال، الذي يضع جملة من الافتراضات العسرة القبول سماها شروطاً للوصول إلى أن " ذا " منصوبة بكان المحذوفة، إذ يقول : " وحذف كان وجوباً دون اسمها وخبرها مشروط بخمسة أمور: أحدها: أن تقع صلة لأن، والثاني: أن يدخل على أن حرف التعليل، والثالث : أن تتقدم العلة على المعلول، والرابع: أن يحذف الجار، الخامس: أن يؤتى بما كقولهم : " أما أنت منطلقاً انطلقت " وأصل هذا الكلام : انطلقت لأن كنت منطلقاً أي انطلقت لأن كنت منطلقاً، أي انطلقت لأجل انطلاقك، ثم دخل هذا الكلام تغيير من وجوه: أحدها : تقديم العلة وهي " لأن كنت منطلقاً " على المعلول وهي انطلقت، وفائدة ذلك الدلالة على المنطق، والثاني حذف لام العلة، وفائدة ذلك الاختصار، والثالث حذف كان وفائدته أيضاً الاختصار، والرابع انفصال الضمير وذلك لازم عن حذف كان وفائدته أيضاً الاختصار، والخامس: وجوب زيادة " ما " وذلك لإرادة التعويض، والسادس : إدغام النون في الميم، وذلك لتقارب الحرفين مع سكون الأول وكونهما في كلمتين " ومن شواهد هذه المسالة : أبا خراشة أما أنت ذا نفر ... " [٧٦]

إنها تفسيرات وتعليلات تعتمد على الجدل المنطقي، وما أظن عربياً دار بخلده مثل ذلك وفاه على أساس منه.

وأما البيت الثاني الذي يروى شاهداً لتأييد الرواية المحرفة في بيت العباس بن مرداس، ولتثبيت القاعدة التي أقيمت عليه، وهو :

إمّا أقمتَ وأمّا أنت مُرْتَحِلاً فالله يكلأُ ما تأتي وما تَذَرُ [٧٧]

فإن ابن يعيش يقول: " ... فمن رواه أما كنت كَسَرَ أما في الأول والثاني لظهور الفعل معهما .. " [٧٨] بعد أن يناقش ابن هشام الكسر والفتح في إما الأولى والثانية يخرج بالعبارة التالية " وما أظن أن العرب فاهت بذلك يوماً " [٧٩]

ومن استشهد بهذا البيت من النحاة لم ينسبه لقائل، والبغدادي [٨٠] يقول : " وهذا البيت مع استفاضته في كتب النحو لم أظهر بقائله ولا بتتمته والله أعلم به " وهي إشارة واضحة إلى أن البيت مصنوع لتثبيت قاعدة ثبتت بتحريف شاهد آخر، فكأنه صُنِع بعد وضع القاعدة وعلى ضوئها [٨١].

ومن صناعة النحويين كذلك استنادهم إلى رواية مغلوطة وجدوا فيها إجازة لوجه نحوي، وقد نبّه إلى مثل ذلك العسكري [٨٢] وفتح باباً له بعنوان " ومما غلط فيه النحويون من الشعر ورووه موافقاً لما أرادوه ". ويقول : " روي عن سيبويه [٨٣]، عندما احتج في نسق الاسم المنصوب على المخفوض قول الشاعر:

معاويَ إننا بَشَر فأَسْجِح فلسنا بالجبالِ ولا الحديدا

وغلط على الشاعر لأن هذه القصيدة مشهورة وهي مخفوضة وأولها :

معاويَ إننا بَشَر فأَسْجِح فلسنا بالجبالِ ولا الحديد

وقد وجد النحاة في الرواية المنصوبة خطأ ما يوافق ما قعَّدوا له من جواز العطف على المحل أو الموضع فإن محل الجبال النصب لأنها خبر ليس فعطفوا عليها " الحديدا " المنصوبة.

ويبدو حقاً أن الأبيات روايتها بالجر بدليل أن البيت الشاهد قد روي أيضاً في أمالي القالي [٨٤] كذلك :

معاويَ إننا بَشَر فأَسْجِحْ فلسنا بالجبالِ ولا الحديد

والبيتُ مطلع لمقطوعة قالها عقيبة الأسدي يخاطب معاوية، ومما يرويه العسكري والسيوطي من هذه المقطوعة [٨٥] :

أكلتم أرضنا فجرَّدتموها فهل من قائم أو من حصيدِ
أتطمَعُ في الخلود إذا هلكنا فليس لنا ولا لك من خلودِ
فهبنا أمةً هلكت ضياعاً يزيدُ أميرُها وأبو يزيدِ

ولكن صاحب الإنصاف يصرّ على أن رواية النصب في الشاهد هي الصحيحة استناداً إلى وجود أبيات مروية بالنصب وأن الشاهد واحد منها؛ حيث يقول مخطِّئاً من يرويها بالجر[٨٦]: " ومن زعم أن الرواية " " ولا الحديد " بالخفض فقط أخطأ لأن البيت الذي بعده:

أديروها بني حربٍ عليكم ولا تَرْموا بها الغرض البعيدا

والروي المخفوض لا يكون مع الروي المنصوب في قصيدة واحدة. وإذا كان الأنباري قد أصاب في قوله: " إن الروي المخفوض لا يكون مع الروي المنصوب في قصيدة واحدة " فإنه قد أخطأ في ربط الشاهد بقصيدة منصوبة الروي هي للشاعر عبد الله بن همام السلولي وليست لعقيبة الاسدي صاحب المقطوعة المخفوضة الروي التي منها الشاهد حقا. ومطلع قصيدة عبد الله بن همام السلولي كما جاءت في مجموع أشعاره التي نشرت [٨٧] :

تَعَزَّوْا يا بني حربٍ بصبرٍ فمن هذا الذي يرجُو الخلودا

حتى يصل إلى البيت الخامس عشر:

أديروها بني حربٍ عليكم ولا تَرْمُوا بها الغرض البعيدا

ورواية هذا البيت في طبقات ابن سلام [٨٨] صدرها مختلف وهو كالآتي :

فإنْ عَرَفَتْ لكم فتلقَّفوها ولا تَرْمُوا بها الغرض البعيدا

والقصيدة هي نفسها المنصوبة الروي منذ بدايتها إلى نهايتها، والبيت الشاهد غير موجود في الروايات المذكورة، وبخاصة فيما رواه ابن سلام.

والحقيقة أن سيبويه غير متهم لدي فهو الثقة؛ ولعل الأمر كما يعلله الأعلم الشنتمري بقوله : " وسيبويه غير متهم، رحمه الله، فيما نقله رواية عن العرب، ويجوز أن يكون البيت من قصيدة منصوبة غير هذه المعروفة، وأن يكون الذي أنشده رده إلى لغته قبله منه سيبويه منصوبة، فيكون الاحتجاج بلغة المنشد لا بلغة الشاعر"[٨٩]. ويؤسفني أن أقول إن سيبويه والنحاة بعده قد سكتوا على هذه الرواية المغلوطة أو على هذا الخلط في الرواية و لم يردوها واستخدموها شاهداً لقاعدة نحوية أرادوا تثبيتها.

ومن هذا القبيل البيت الذي يستشهد به النحاة على مجيء الحال جملة مصدرة بمضارع مثبت لم يجز أن تقترن بالواو بل بالضمير، فإن جاء على لسان العرب ما ظاهره ذلك أُوِّل على إضمار مبتدأ بعد الواو ويكون المضارع خبراً عن ذلك المبتدأ [٩٠] وهو ما يشير إليه ابن مالك في الألفية بقوله :

وذاتِ واوٍ بعدها انْوِ مبتدا له مضارعٌ اجْعَلَنَّ مُسْنَدا

والبيت المستشهد به لعبد الله بن همام السلولي وهو :

فلما خَشيتُ أظافيرَهم نَجَوْتُ وأَرْهنُهم مالكاً

أي وأنا أرهنهم مالكاً وهو موضع الشاهد عند شراح الألفية. ولكن الرواية التي جاءت في الشعر والشعراء [٩١]، واللسان [٩٢]، وفي شعره المجموع [٩٣] : " **نجوت وأرهنتهم مالكاً** ".

فالفعل أرهنتهم ماضٍ في الرواية الأصلية الصحيحة، وليس مضارعاً، وعليه فروايته بالمضارع التي عزيت للأصمعي [٩٤] على مذهبه تلقّفها النحاة واتخذوها شاهداً مع أن الشواهد لا تعوزهم لمثل هذه المسألة.

وقد يحدث أن تتغير الرواية تحرُّجاً من ذكر لفظ كالبيت الذي أورده صاحب الخزانة [٩٥]:

فإنه لا يضرُّك بعدَ عامٍ أَظَبْيٌ كان أمَّك أَمْ حمار

ويستشهد به النحاة على أن الضمير المستتر في كان نكرة لأنه عاد على نكرة وهو ظبي، وهي الرواية المشهورة لدى النحاة [٩٦]. الرواية كما يفيد صاحب الخزانة بمقلوب كان ويقول : " ولم أر رواية فإنك لا تبالي لأحد إلا للنحويين ، وقوله : أظبي كان ... الخ هذه الرواية المشهورة التي رواها سيبويه فمن دونه من النحاة ... والصواب ما أَنْشَدَناه أبو الندى :

أَظَبْيٌ ... أمَّك أم حمار (في موضع النقط مقلوب كان)

وإنما قلبت اللفظة تحرُّجاً فيما أرى، ثم استشهد به النحويون على ظاهره، وهذه الأبيات قطعة طريفة أَكْتَبَها أبو الندى، وذكر أنها لثروان بن فزارة ... انتهى " [٩٧]. ولكن البيت في شعر خداش بن زهير [٩٨] :

فإنك لا يضرُّك بعد حَوْلٍ أَظَبْيٌ كان أمَّك أم حِمارُ

ومن صناعة النحويين كذلك هذا التلفيق الذي يحصل في أبيات الشواهد من تركيب بيت على عجز آخر كما حصل في البيت الذي يستشهد به النحاة على أن " أو " بمعنى الواو، وهو:

وكان سيانَ أن لا يَسْرَحُوا نَعَماً أو يَسْرَحُوه بها واغبرَّت السُّوحُ

والبيت لأبي ذؤيب الهذلي [٩٩] وهما :

وقال ما شيهم سِيَّانَ سيرُكم وأَنْ تُقيمُوا بـه واغْبَرَّتِ السُّوحُ

وكان مثلين ألاَّ يَسْرَحوا نَعَماً حيث استرادَتْ مواشيهم وتَسْرِيحُ

حيث ركب صدر البيت الثاني على عجز البيت الأول مع تغيير في العجز ولا يوجد فيه "أو" ، كما نرى.

وانظر كذلك ما حدث لرجز يُحْفظ لرؤبة، من تخليط، والرواية كما جاءت في ملحقات ديوانه :

لقد أتى في رمضان الماضي جارية في درعها الفضفاض

تقطِّعُ الحديث بالإيماض أبيضُ من أختِ بني أباض

يا ليتني مثلُك في البياض مثل الغزال زِيْنَ بالخضاض

ويستشهد بها الكوفيون على جواز التعجب من لوني البياض والسواد على صيغة ما أفعَله قياساً على أخذ أفعل التفضيل منهما ولكن النحاة يروونها [١٠٠] عند الاستشهاد بها:

جارية في درعها الفضفاض تقطع الحديث بالإيماض

أبيضُ من أخت بني أباض

وينقل صاحب الخزانة [١٠١]: رأيت في نوادر ابن الأعرابي و لم ينسبه إلى أحد:

يا ليتني مثلُك في البياض أبيضُ من أخت بني أباض

جارية في رمضان الماضي تقطّع الحديث بالإيمـــاض

وهو تخليط لا يحتاج إلى تعليق مقارنة بنص ما جاء في ملحقات ديوان رؤبة:

وأسوأ من ذلك أن يركّب الشاهد من بيتين لشاعرين مختلفين كالشاعر الذي يرويه النحاة للاســـتدلال على تأنيث فَعَالِ وهو :

ولأنت أَشْجَعُ من أسامةَ إذ دُعِيَتْ نَزَالِ ولُجَّ في الذُّعْر

وهو كما جاء في الخزانة [١٠٢] مركّب أو ملفّق من بيتين أحدهما لزهير[١٠٣] وهو:

ولنعمَ حَشْوُ الدرعِ أنت إذا دُعِيَتْ نَزالِ ولُجَّ في الذُّعْرِ

والثاني للمسيَّب بن علس وهو :

ولأنت أَشْجَعُ من أسامةَ إذ نقع الصراخُ ولُجَّ في الذُّعْر

وفي كتـــب النحو غير قليل من الشواهد التي جرى تغييرها، واعتمدها النحاة واستشهدوا بها مســـتندين طبعاً إلى أنها روايات أخرى صحيحة للأبيات، رُوِيت بلغة المنشدين أو الرواة وهي قاعدة استنوها لأنفســـهم ولغيرهم بما اكتسبوه من سلطة؛ باعتبارهم حراس اللغة وحماتها، وإني أقر لهم بذلك، ولكنهم توسعوا في الأخـذ بهذه القاعدة فركنوا إلى الشاهد المجهول قائلة ما دام يخدمهم؛ فإذا استعصى عليهم التوفيق بينه وبين الشائع مـن قواعدهم رموه بالشذوذ في السماع أو القياس، ولا يجوز الاحتجاج به، فقد نقل البغدادي عن البيت الـــذي يستشهد به النحاة على نصب الفعل بإذن مع كونه خبراً عما قبلها وهو :

لا تَتْرُكَنِّي فيهم شَطِيرا إني إذن أهلِكَ أو أُطيرا

" إن هذا البيت شاذ ولا يحتج به لأن قائله مجهول لا يحتج بقوله [١٠٤] " أو إنه مصنوع وذلـــك حـــين أعجزهم تخريجه. وقد رموه كذلك بأنه لغة حُمِل فيها إذن على لن [١٠٥]، وهـــي عـــادة اتبعـــها النحـــاة في تخريجاتهم، أو هو من قبيل الضرورة الشعرية إن صدر عن ثقة، وهي التي صنعت لها مؤلفات كضرائـــر ابـــن عصفور والقزاز القيرواني.

واعتقد أن كل ذلك هيِّن ومقبول؛ ولكن ما ليس مقبولاً من سَدَنة اللغة أن يقـــوم أحدهـــم بتغييـــر الروايات أو السكوت على الروايات المصنوعة، واتخاذهم من هذه الروايات شواهد لتثبيـــت قواعـــد مخالفـــة للمشهور من قواعد اللغة أو لأعطاء شرعية لغوية لحكم لغوي لم يثبت أو شاذ نحو استشهادهم على الجر بلعـــل

في لغة عقيل ببيت لكعب بن سعد الغنوي؛ فقد ذكر ابن عقيل [١٠٦] : " أما لعل فالجر بها لغة عقيل " ومنه يقول :

فقلت ادعُ أخرى وارفعِ الصوتَ جَهْرةً لعل أبي المغوارِ منك قريبُ

ورواية البيت كما جاءت في الأصمعيات [١٠٧] :

فقلت ادعُ أخرى وارفعِ الصوتَ جَهْرةً لعل أبا المغوارِ منك قريبُ

ومن المخالفات في الرواية النحوية المذكورة، الاستشهاد بلغة شاعر من قبيلة على لغة قبيلة أخرى، فكعب غنوي وليس عقيلياً؛ فالاحتجاج بلغته على هذا النحو منافٍ للمنهج العلمي في الاستشهاد والتوثيق. كذلك الجرُ بلعل مخالف للقياس المعهود في الصناعة النحوية، وهو أن لعل من النواسخ الحرفية وليست حرف جر. والأمر الثالث إن الرواية النحوية مخالفة لما جاء في المصادر الأدبية والمجموعات الشعرية التي اتفق على الثقة فيها، مما يدل على أنه قد حدث تغيير فيها.

وسواء أكانت الرواية النحوية المذكورة صحيحة أم مصنوعة، وهو الأمر الظاهر، فإنها تثبت حكماً نحوياً شاذاً للناسخ " لعل " وهو الجر. وهو أمر جَرَّت إليه هذه الرواية، وما كان أغنانا عنها؛ لأنها تؤدي إلى ازدواج الوظيفة النحوية للأداة " لعل ".

ومن المخالفات التي قد تَجُرُّ إليها مثل هذه الروايات المصنوعة إثبات حكم نحوي غير حقيقي وهو الجزم للأداة النحوية " إذما " التي رويت بدلاً من إما في الشاهدين :

إذما تَرَيْني اليوم مُزجَى مطيتي أُصعِّد سَيْراً في البلاد وأُفْرَع (للسلولي)

و: إذما أتيتَ على الرسول فقل له حقا عليك إذا اطمأنَّ المجلس (لعباس السلمي)

كذلك التغيير في الرواية أو إعمال الصنعة في الشواهد قد يؤدي إلى تزييف الواقع اللغوي الذي لا يجد النحاة مفراً من تكلُّف تعليله وتسويغه كإثبات رواية :

أبا خراشةَ أمَّا أنت ذا نَفَرٍ بدلاً من رواية : أمَّا كنت ذا نَفَرِ

هذا عدا ما توحي به الروايات المصنوعة من أنها قد تكون وُضِعَتْ القاعدة النحوية أوّلاً، ثم وضع الشاهد لها بعد ذلك، وهو أمر يثير الشكوك حول الحكم النحوي، وأنه ليس مستمداً من الواقع اللغوي الصحيح.

وأفضل ما يمثل هذه الحالة ، البيت المنسوب للاحقي :

حَذِرٌ أموراً لا تُخَافُ وآمِنٌ ما ليس مُنْجِيهِ من الأقدار

ويمكننا أن نستخلص في النهاية أن الشواهد الشعرية قد تعرضت لاثني عشر نوعاً من أنماط الصنعة نجملها بما يأتي :

- ما نُصَّ على صنعته بلفظة موضوع.
- ما نُصَّ على صنعته بلفظ مصنوع.
- ما نُصَّ عليه بأن النحاة انفردوا بروايته ونُسِب إليهم دون غيرهم وهو ما اختص النحاة بروايته ولـه رواية أخرى أصح.
- ما رُوِي للنحاة وتشبثوا به وأقاموا عليه حكماً نحوياً و لم يتثبَّتوا من روايته الأصلية.
- ما نُصَّ على أن النحاة قد غيَّروه لتقوية حكم نحوي.
- ما قام النحاة باستبدال الرواية فيه لنقلها إلى حكم آخر.
- ما قام به النحاة من تبديل لفظٍ بلفظٍ آخر هروباً من حكم نحوي شاذ أي قاموا بتصحيح الرواية الأصلية لينقاد الشاهد إلى القاعدة الصحيحة.
- ما قام به النحاة من إهمال الرواية الأصلية والتمسك برواية جائزة نحوياً تؤيد مذهبهم النحوي.
- وضع شاهد، وينسب لمجهول؛ من أجل تقوية قاعدة ثبتت بتحريف شاهد آخر.
- استناد النحاة إلى رواية مغلوطة لأنهم وجدوا فيها إجازة لوجه نحوي.
- تلفيق الشواهد بتركيب صدر بيت على عجز آخر.

ولا حاجة بي إلى القول إن كل تحريف أو تغيير أو تخليط قد حدث للشواهد، إنما كان أحد الأسباب التي زادت في المسائل النحوية وتفريعاتها والخلافات التي دارت بين النحاة حولها، مما عاد على النحو بالتضخم، والتشويش والتعقيد، وأكاد أقول البلبلة لدى الناشئة، لما حملته الشواهد المصنوعة من شذوذ وضرورات ومخالفات للمألوف من القواعد؛ فالشعر بطبيعته مبني على الضيق والضرورة، وإذا أضفنا اليها ما يحدث فيه من وضع أو ما يتعرض له من صنعة، بقصد أو بغير قصد، يفرض علينا أن نتوثق من روايته عند الاستشهاد به بحيث يكون مصوِّراً للواقع اللغوي، والبيئة اللغوية التي صدر عنها؛ والنحاة أَوْلى الناس بمراعاة كل ذلك، وإن كان عليهم أن ينأَوْا بأنفسهم عن تناقل الأبيات المشوبة بالصنعة، حتى يمكنني القول بأنه قد أصبح للشواهد رواية نحوية.

وليت المخططين اللغويين عند النظر في وسائل تيسير النحو العربي للدارسين أن يستبعدوا كل خلاف نحوي أساسه مثل هذه الروايات المصنوعة أو الشاذة أو ما فرضته الضرورة. والله من وراء القصد.

الهوامش

[١] - الكتاب : ١٨٨/١، ط هارون

[٢] - اللسان : مادتا صنع وطبع.

[٣] - المعجم الوسيط مادتا صنع وطبع.

[٤] - الكتاب : ٦١/٣. ط هارون

[٥] - المرجع السابق: ٦٢/٣. ط هارون.

[٦] - السابق: ١١٣/١، الخزانة: ١٦٩/٨، المقتضب: ١١٦/٢ وقال إنه بيت موضوع محدث. وشرح المفصل: ٧١/٦، شرح الأشموني مع شرح الشواهد للعيني: ٢٩٨/٢ وفيها حَذِرٌ أموراً لا تضير. وانظر كذلك اللسان مادة حذر.

[٧] - استشهد به النحاة دون نسبته لأحد: وفي شرح شافية ابن الحاجب ١١٣/١:

إني أرى النعاس يغرنديني اطرده عني ويَسْرَنديني

واستشهد به ابن جني في الخصائص: ٢٥٨/٢ وجعل يغرنديني في آخر الصدر ويسرنديني في آخر العجز بعكس ما جاء عنه في سر الصناعة ٦٩٠/٢ وجوز فيه التعدية وعدمها وجعله ابن هشام في المغني من الشاذ: ص ٥٧٤ وفي شرح الأشموني ٨٨/٢، استشهد به كذلك على أن الفعلين اسرندى واغرندى متعديان وهما بمعنى عَلا وركِب، وفي اللسان مادة سرد وغرند... وأما في شرح التصريح على التوضيح: ٣١١/١، فيروى يعرنديني بالعين المهملة وليس يغرنديني.

[٨] - الممتع : ١٨٥/١ — ١٨٦.

[٩] - حاشية العليمي على التصريح : ٣١١/١.

[١٠] - الخزانة : ٢٩٥/٧.

[١١] - ٢٥٦/١٥

[١٢] - انظر : أوضح المسالك: بشرح الشيخ محمد محيي الدين: ٣٣٨/١-٣٣٩.

[١٣] - الكتاب: ٢٧٣/٢، المقتضب: ٢٧٤/١، ابن يعيش : ٢٤/١٠، شرح الشافية: ٤٤١/٤، شرح الأشموني: ٣٣٧/٤.

[١٤] - انظر : شرح المفصل : ٢٨/١٠، شرح الشافية : ٤٤٣/٤.

[١٥] - المقتضب: ٣٤٥/٣-٣٤٦، شرح المفصل : ٦٤/١، همع الهوامع : ٢٥/١.

[١٦] – خزانة الأدب : ٢٣٣/١.

[١٧] – شرح التصريح : ٢١٢/٢.

[١٨] – انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني : ٢٤٧/٣.

[١٩] – شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : ص ٦٤٨.

[٢٠] – نوادر أبي زيد الأنصاري : ص ١٦٥.

[٢١] – المحتسب : ٣٦٧/٢. وأما في الخصائص : ١٢٦/١ فوصفه بأنه من الشذوذ في الاستعمال والضعف في القياس.

[٢٢] – شرح الأشموني : ٢٢٦/٢. وقونس الفرس: العظم الناتئ بين أذنيها، والبيت من شواهد الإنصاف : ٥٦٨/٢، وابن يعيش في شرح المفصل : ٤٤/٩ والمغني ٧١٥/٢ والهمع ٧٩/٢ والخزانة ٤٥٠/١١. ويبدو أن البيت مصنوع فعلاً فلا وجود له في ديوان طرفة بن العبد.

[٢٣] – انظر : خزانة الأدب : ٣٨١/٥.

[٢٤] – شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : ص ٧٠. انظر الشاهد في شرح المفصل: ٦٤/٣، الأشموني ١٢٤/١ وشرح التصريح ١١٢/١، الهمع ٦٤/١.

[٢٥] – الخزانة : ٩٧/٥.

[٢٦] – الخزانة : ٤٤٥/١٠-٤٤٦، وانظر في رواية النحويين : الكتاب ١٣٦/٢، الأصول في النحو ٢٤٧/١ الإنصاف ١٨٢/١ وأيد الشيخ محمد محيي الدين في شرحه، ما جاء في الخزانة من تصويب، وشرح المفصل ٨٢/٨. المغني ٣٢٣/١، الهمع ١٣٦/١، واورد في ٢٢٣/١ رواية النصب، ولكن زنجياً عظيم المشافر. والرواية في المحتسب ١٨٢/٢ بالنصب : ... ولكن زنجيا غليظ المشافر، وهي رواية أسرار البلاغة أيضا ص ٢٧. والرواية في اللسان بالنصب أيضاً مادة شفر : ولكن زنجياً عظيم المشافر وفي ديوان الفرزدق، تحقيق الصاوي ص ٤٨١، وهي منقولة من كتاب سيبويه ١٣٦/٢ من ملحقات الديوان المفردة في روي الراء، ولا يوجد هذا البيت في نسخ الديوان الأخرى.

[٢٧] – ١٣٠/٣ – ١٣١

[٢٨] – الأصول في النحو : ٣٤٥/٢ – ٣٥٥.

[٢٩] – الخزانة : ٨٣/٦.

[٣٠] – انظر : الخزانة : ٨٤/٦، ٨٥ والبيان والتبيين : ٣٠٦/٣ وفيه : من النفر الشُّمِّ الذين ... .

[٣١] – ٢٤٣/١ (تحقيق د. عبد الحميد هنداوي ، ط دار الكتب العلمية ١٩٩٩م.)

[٣٢] - الخزانة : ٤٥١/١١، والأشموني : ٢٢٧/٣.

[٣٣] - انظر : البيان والتبيين ١٨٧/٢، الحيوان : ٨٤/٧، والفِيَالة : ضعف الرأي.

[٣٤] - انظر الكتاب في الشاهدين : ٥٧/٣، وانظر في الشاهد الأول ابن يعيش ٦/٩ والرواية فيه إما تريني وليس إذما، وانظر الشاهد الثاني في الخصائص ١٣١/١ وشرح المفصل ٩٧/٤ و ٤٦/٧ والجدير بالذكر أنه مرة يرويه إذما دخلت، ومرة إذ ما أتيت والخزانة ٣٣/٩.

[٣٥] - شعر عبد الله بن همام السلولي : مجلة العرب : ج١م٢ س٢٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م: ص١٦٣.
كذلك انظر اللسان في مادتي صعد وقرع .

[٣٦] - ديوان العباس بن مرداس السلمي : جمعه وحققه د. يحيى الجبوري. (مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ، ١٩٩٩، ص٨٨).

[٣٧] - انظره في شرح ابن عقيل: ٣٦٧/٢ وابن مالك في شرح التسهيل : ٦٧/٤ وروايته

وإنك إذما تَأْبَ ما أَنْتَ آمِرٌ به تُلْفِ من إياه تَأْمُر آبيا

وفي كتابه عمدة الحافظ ص ٢٥٥ والرواية فيه مختلفة عن روايته في شرح التسهيل : به لا تجد من أنت تأمر فاعلاً، ورواية ابن الناظم ص ٦٩٥، وإنك إذما تأت آمر. والأشموني والعيني : ١١/٤ روايتهما توافق رواية عمدة الحافظ.

[٣٨] - ديوان الأعشى : ص ٥٩.

[٣٩] - الكتاب : ١٣٧/٢، ٧٤/٣، ١٦٤، ٤٥٤، الخصائص ٤٤١/٢، والمحتسب ، ٣٠٨/١، ١٠٣/٢، الإنصاف ١٩٩/١. شرح المفصل: ٧٤/٨، الهمع : ١٤٢/١.

[٤٠] - الخزانة: ٣٥٥/١١. وابن المستوفي بدوره يعتمد على ما أثبته السيرافي

[٤١] - الخزانة: ٥٧٦/٩، المغني: ١/ص٢٤، ص ١٤٣، ص ٥٥٦، شرح التصريح على التوضيح : ١١٢/٢.

[٤٢] - البغدادي : ٥٧٧/٩.

[٤٣] - ٦٦/٣.

[٤٤] - ٢٩٣/١.

[٤٥] - ٦٣١، ط دار الأرقم ص ٤٥٤.

[٤٦] - ٥٣/١ أو ٢٧٠/١٤.

[٤٧] - الديوان : ص ١١٢، وفي الشعر والشعراء : ٣٨٥، الإنصاف : ٤٩٩/٢، الخزانة : ١٤٧/١، شرح الألفية لابن الناظم : ص ٦٦٢، التصريح : ١١٩/٢، الهمع : ٣٧/١. الأشموني : ٢٧٥/٣.

[٤٨] - شرح التسهيل : ٤٣٠/٣ – ٤٣١.

[٤٩] - انظر : الإنصاف : ٥٠٠/٢.

[٥٠] - انظر : المرجع السابق ٥٠٠/٢، ٥٠١ خاصة الهامش .

[٥١] - الأصمعيات : ص ١٥٠ واسم الشاعر الذي نسبت إليه دوسر بن ذهيل القريعي أو هي لرجل من بني يربوع كما يذكر الأصمعي.

[٥٢] - في الكتاب : ٢٠٢/٢ الرواية بتنوين الضم، وفي مجالس ثعلب ٤٧٤/٢، الرواية بتنوين النصب ورواية المبرد في المقتضب ٢١٤/٤ تؤيد ما جاء في كتاب سيبويه.

[٥٣] - أمالي الزجاجي : ص (١٧).

[٥٤] - الخزانة ٥٠٧/٦ وكذلك في ١/ص (١٥٠) وما بعدها.

[٥٥] - انظر ديوان الأحوص بتحقيق عادل سليمان : ص (٢٣٧) و (شعر الأحوص) تحقيق ابراهيم السلمرائي، النعمان بالنجف (١٣٨٨هـ): ص ١٧٣.

[٥٦] - الكتاب:٢٠٢/٢، المقتضب : ٢١٤/٤، آمالي الزجاجي : ٧١، وفي كتب ابن هشام : المغني : ٣٧٩/١، وأوضح المسالك : ٨٢/٣ وشذور الذهب : ١١٣. والأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني : ١٤٤/٣.

[٥٧] - انظر : الإنصاف : ٣١١/١.

[٥٨] - ٥٠٨/٦ والخطيب البغدادي كما يصرح قد نقله عن الزجاجي في مخطوطة شرح فيها أدب الكاتب التي كان البغدادي محتفظاً بها لنفسه.

[٥٩] - الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني : ١٤٥/٣.

[٦٠] - انظر الشاهد في : شرح ابن عقيل ٥٦/٢.

[٦١] - الخزانة : ٣/٧-٤.

[٦٢] - انظر : الإنصاف : المسألة ٨١: ٥٨/٢ وما بعدها والخزانة ٢٢٣/١٠ وما بعدها.

[٦٣] - الإنصاف : ٥٩٠/٢.

[٦٤] - شرح أشعار الهذليين : ٢٦٠/١.

[٦٥] - الإنصاف : ٥٨٦/٢، المغني : ١٩٢/١، الأشموني : ٢٨١/٣.

[٦٦] - انظر ديوانه بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد : ص ١٠١.

[٦٧] - ٤٩٨/١. ومن الجدير بالذكر أن السيوطي يروي بيتاً في القصيدة نفسها قد يكون له علاقة بالتلفيق الذي صنع فيها: سأمنح طرفي حين ألقاك غيركم لكيما يروا أن الهوى حيث انظر
ولا توجد فيه "كما" كذلك وإنما " لكيما ". (وهو في دوان جميل بثينة وروايته ص ٣١:
وطرفك إما جئتنا فاحفظنه فذيع الهوى باد لمن يتبصر. ولا شاهد فيه كذلك.

[٦٨] - انظر : الإنصاف : ٥٩١/٢.

[٦٩] - سيبويه : ١١٦/٣ وهي في الأشموني كذلك ٢٨٢/٣ وفي ملحقات ديوان رؤبة، ص ١٨٣ وصدره: وشخصت أبصارهم وأجذموا.

[٧٠] - انظر الكتاب : ٢٩٣/١، الخصائص : ٣٨١/٢ شرح المفصل : ٩٩/٢ وفي هامشه إشارة إلى أن الرواية إما كنت ذا نفر " و ١٣٢/٨، شرح التسهيل : ٣٦٥/١، ٣٨٦/٣، شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني: ٢٤٤/١، أوضح المسالك: ١٨٧/١ ويذكر شارح الكتاب في الهامش (١٨٩/١) وقد روى ابن دريد وأبو حنيفة الدينوري في مكان : أما أنت، أما كنت ذا نفر" وشرح ابن عقيل: ١٤٩/١، مغني اللبيب : ٣٤/١، ٦١، ٤٨٩/٢ وهو شاهد هنا على أن ما الزائدة هي الرافعة الناصبة لا كان المحذوفة و٧٧٥/٢ وشرح التصريح : ١٩٥/١، والهمع: ١٢٢/١، الخزانة : ١٣/٤-٢٠ وأما في لسان العرب فقد وردت شاهداً في ثلاث مرات في مادتي خرش وضبع وأما ديوان العباس بن مرداس ففي ص ١٠٦.

[٧١] - العين ٢٨٥/١.

[٧٢] - ص ٣١٣.

[٧٣] - ٣٠٢/١

[٧٤] - مادة خرش .

[٧٥] - ٣٤١/١.

[٧٦] - شرح شذور الذهب : ص ١٨٦.

[٧٧] - شرح المفصل : ٩٨/٢، ٩٩، المغني : ٣٤/١.

[٧٨] - شرح المفصل : ٩٩/٢٠.

[٧٩] - المغني : ٣٥/١.

[٨٠] - خزانة الأدب ، ٢١/٤.

[٨١] - انظر رأي الدكتور رمضان عبد التواب أيضاً في كتابه : بحوث ومقالات في اللغة : ص ١٥٥-١٥٧.

٨٢ – شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف للعسكري : ١/٢٥٥-٢٥٦.

٨٣ – استشهد به سيبويه غير مرة، ١/٦٧، ٢/٢٩٢، ٣٤٤ وكذلك المبرد في المقتضب: ٢/٣٣٨، الإنصاف: ١/٣٣٢، شرح شواهد المغني : ٢/٨٧٠، خزانة الأدب : ٢/٢٦٠.

٨٤ – أبو علي القالي : ١/٣٦.

٨٥ – انظر : شرح شواهد المغني: ٢/٨٧٠ وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ١/٢٥٦، على ما بينهما من خلاف في الرواية.

٨٦ – الإنصاف : ١/٣٣٣.

٨٧ – عبد الله بن همام السلولي : حياته وما تبقى من شعره : مجلة العرب ج٢/١ س ٢٣، ١٤٠٨-١٩٨٨، ص ١٦١، وعبد الله بن همام السلولي حياته وشعره للدكتور نوري حمودي القيسي : مجلة المجمع العراقي ج/٤ مجلد ٣٧، ١٤٠٧-١٩٨٦ م: ص ١٨٩.

٨٨ – ابن سلام الجمحي : طبقات فحول الشعراء : ٢/٦٢٦-٦٢٨.

٨٩ – الكتاب ١/٦٧ (الهامش من المحقق)

٩٠ – انظر : شرح ابن عقيل: ١/٦٥٦ وشرح الأشموني : ٢/١٨٧ وشرح التسهيل ٢/٣٦٧ والهمع ١/٢٤٦، ولم يذكره النحاة المتقدمون.

٩١ – ابن قتيبة : ص ٣٢٩.

٩٢ – مادة رهن.

٩٣ – د. نوري حمودي القيسي : عبد الله بن همام السلولي: حياته وشعره: مجلة المجمع العراقي ج٤/٢٠١ مجلد ٣٧، كذلك حمد الجاسر، مجلة العرب، ج٢/١ س ٢٣، ص ١٦٦ وفيهما أظافيره وليس أظافيرهم.

٩٤ – شرح التسهيل : ٢/٣٦٧.

٩٥ – ٧/١٩٢.

٩٦ – سيبويه: الكتاب: ١/٤٨ وفيه : فإنك لا تبالي بعد حول والمقتضب ٤/٩٣ وقد نسب فيهما لخداش بن زهير، ابن يعيش، ٧/٩٤، وكذلك شرح شواهد المغني للسيوطي : ٣/٩١٨.

٩٧ – البغدادي : خزانة الأدب : ٧/١٣ – ١٩٤.

٩٨ – شعر خداش بن زهير العامري، صنعة د. يحيى الجبوري : مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م، ص٦٦

[٩٩] – شرح أشعار الهذليين : ١٢٢/١.

[١٠٠] – انظر ملحقات ديوان : ص ١٧٦.

[١٠١] – الإنصاف : ١٤٩/١-١٥٠.

[١٠٢] – الخزانة : ٣١٦/٨-٣١٨.

[١٠٣] – انظر المرجع السابق : ٢١٦/٦-٣١٨. وانظر كذلك ديوان زهير بن أبي سلمى : ص ٣٠.

[١٠٤] – الخزانة : ٤٥٦/٨ – ٤٥٧.

[١٠٥] – انظر : السابق نفسه .

[١٠٦] – شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٥/٢.

[١٠٧] – ص (٥٦)، وجمهرة أشعار العرب ص (٥٥٨).